الفصل الثالث

تعليم الفتاة فى مصر
ضمن إطار فلسفة التعليم للجميع

ويتضمن مايلى :

أولا : الواقع التعليمى للفتاة والمرأة المصرية .

ثانيا : المعوقات التى تواجه محو أمية المرأة

ثالثا : التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المصرية .

رابعا : الجهود المبذولة لتوفير التعليم للفتاة والمرأة المصرية .

أ - سياسات الدولة لاستيعاب الإثاث بالتعليم والحد من ظاهرة الهدر التعليمى وتسربها .
ب - إعلان رئيس الجمهورية بشأن قضية التعليم أمن قومى (عقد محو الامية).
جـ - المدارس ذات الفصل الواحد ومدارس المجتمع .
د - التخطيط لمحو أمية الفتاة والمرأة المصرية .

الخلاصة .

الفصل الثالث

تعليم الفتاة فى مصر

ضمن إطار فلسفة التعليم للجميع

فى ضوء مفهوم التعليم للجميع وأسسه والحاجة إلى توفير تخطيط لتعليم جميع الفتيات فى محافظة الجيزة بمصر، فى ظل هذا المفهوم الذى يفرض توفير فرص التعليم الابتدائى – على الأقل – إن لم يكن توفير فرص التعليم الاساسى، وذلك بالإضافة إلى توفير برامج محو الأمية للفتيات والنساء خارج النظام التعليمى، يتطلب الأمر التعرف على الوضع الحالى لتعليم الفتاة فى مصر.

أولا : الواقع التعليمى للفتاة والمرأة المصرية :

يرتبط الواقع التعليمى للفتاة والمرأة المصرية إرتباطا وثيقا بالوضع التشريعى والاجتماعى والاقتصادى ككل ، وجميعها تحدد صورة إجمالية للوضع الحالى للمرأة المصرية .

فمن الناحية التشريعية خص الدستور المصرى المرأة برعاية خاصة حتى تستطيع التوفيق بين دورها كإمرأة عاملة وبين دورها كأم وربة منزل حيث نص على " تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة والسياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية([1]) كما أكد فى نفس المادة أن " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى جميع الحقوق والواجبات العامة لاتمييز فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة "([2]).

ومن الناحية الاجتماعية – فمازالت العقلية المحافظة عن دور المرأة وعدم أهمية تعليمها موجودة إلى حد ما فى بعض البيئات. بل إن عدم الوعى بأهمية دور المرأة فى تقدم المجتمع يشكل العقبة الكبرى فى تعليم المرأة. ومن أبرز المؤشرات الاجتماعية فى

---

[1] – جمهورية مصر العربية – الدستور مادة رقم (١١)

[2] – جمهورية مصر العربية – الدستور مادة رقم (١١)

هذا المجال المرتبطة بالعادات والتقاليد تتمثل فى الزواج المبكر للفتاة فى الريف وهى من العقبات التى تقف فى طريق تعليم الفتاة.

أما من الناحية الإقتصادية فهناك علاقات وطيدة بينها وبين العوامل الاجتماعية وخاصة فى قضية عدم المساواة فى التعليم وقلة الامكانيات المادية والبشرية وكذلك عدم التوازن بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى مما يشكل عبئا على الخدمات الموجهة لتعليم المرأة.

أما من الناحية التعليمية فإن هناك عدداً من المؤشرات الإحصائية يمكن الإستدلال منها على الواقع التعليمى للفتاة فى مصر من حيث تطور معدلات القبول والإستيعاب والقيد والفقد بالمراحل التعليمية المختلفة وخاصة المرحلة الإبتدائية والإعدادية وكذلك تطور ظاهرة الأمية بين الإناث ريفا وحضرا .

١- تطور معدلات القبول بالتعليم الابتدائى للإناث :

جدول رقم (٨)

معدلات الاستيعاب على مستوى

بعض المحافظات عام ١٩٩٣/٩٢م (١)

المديرية التعليمية	إجمالى الملزمين	إجمالى المقبولين	نسبة الإستيعاب	عدد الملزمات	عدد المقبولات	النسبة
سوهاج	٧٢,٨٠٠	٥٢,٨٢٦	٪٧٢,٦	٣٥,٨	٢١,٦٤٢	٪٦٠,٤
سيناء الجنوبية	١,١٠٠	٠,٨٨٦	٪٨٠,٥	٠,٤٤٠	٠,٣٤٩	٪٧٩,٤
كفر الشيخ	٥٤,١٠٠	٤٣,٧٨٩	٪٨٠,٩	٢٧,٠٠٠	٢٠,٩٢٣	٪٧٧,٥
أسيوط	٦٦,٧٠٠	٥٤,٨٧١	٪٨٢,٣	٣٢,٣٠٠	٢٢,٤٥٩	٪٦٩,٥
بنى سويف	٤٣,٦٠٠	٣٦,٠٢٦	٪٨٢,٦	٣١,٥٠٠	١٣,٩١٣	٪٦٤,٧
الفيوم	٤٧,٥٠٠	٤٠,٩٧٢	٪٨٦,٢	٢٢,٩٠٠	١٥,٥٨٤	٪٦٨
مطروح	٥,١٠٠	٤,٤٣٣	٪٨٦,٩	٢,٥٠٠	١,٨٧٠	٪٧٤,٨
قنا	٦٤,٥٠٠	٥٦,٦٠٧	٪٨٧,٧	٣٤,٠٠٠	٣٥,٢٧٩	٪٧٤,٣
سيناء الجنوبية	٥,٩٠٠	٥,١٨٧	٪٨٧,٩	٢,٩٠٠	٢,٢٩٠	٪٧٨,٩
المنيا	٧٩,٠٠٠	٦٩,٩٥١	٪٨٨,٥	٣٨,٨٠٠	٢٥,٦٢٣	٪٦٦
جملة الجمهورية	١,٤٤٠,٠٠٠	١,٣٢٣,٣٥٥	٪٩١,٩	٧٠٥,٠٠٠	٦٠٧,٠١٤	٪٨٦,١

(١) - أحمد اسماعيل حجى : التعليم فى مصر (ماضيه وحاضره ومستقبله) مكتبة النهضة العربية ، ١٩٩٦ ، ص ٣٩٢.

وتتسع الفجوة بين نسبة قبول الملزمات وبين النسبة العامة للقبول على مستوى الجمهورية بشكل أوضح فى محافظات الوجه القبلى عنه فى محافظات الدلتا ليصل الفرق إلى ٢٢,٥٪ فى المنيا ، ١٨,٢٪ فى الفيوم ، ١٦٪ فى بنى سويف ، ١٣,٤٪ فى قنا ، ١٣٪ فى أسيوط ١٢,٢ ٪ فى سوهاج([1]).

وتفسر وزارة التربية والتعليم هذا الوضع بعاملين هما :

العامل الأول : ويتعلق بالتقاليد والعادات الموروثة فى بعض الجمهورية والتى تدفع بعض أولياء الأمور إلى عدم تحبيذ تعليم الفتيات وتفضيل الاستعانة بهن فى أعمال المنزل خاصة ويمكن تمييز هذا الاتجاه فى محافظات جنوب الصعيد بوجه عام .

العامل الثانى : ويتعلق بعدم وصول الخدمة التعليمية إلى النجوع والكفور وبخاصة النائية منها ، والمخلخلة السكان بوجه خاص مما يستدعى إرسال الفتيات إلى أقرب مدرسة، الأمر الذى يثبط همة الأسرة ويقلل من حماسها لتعليم أبنائها وبخاصة الإناث

جدول رقم (٩)

يبين تطور معدلات القبول فى التعليم الابتدائى للإناث

العام الدراسى	عدد المقبولات	النسبة
٩٠/٨٩	٥٦٢٨١٣	٤٥,٦٪
٩١/٩٠	٦٠٠٦٥٩	٤٥,٧٪
٩٢/٩١	٦٠٧٠١٤	٤٥,٩٪
٩٣/٩٢	٦٥٠٩٤٧	٤٦,٢٪
٩٤/٩٣	٦٩٢٢٦٤	٤٦,٥٪
٩٥/٩٤	٦٨٢٣٨٣	٤٦,٨٪

المصدر : جمهورية مصر العربية : وزارة التعليم ، التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية (١٩٩٠ – ١٩٩٥) انجازات رؤى مستقبلية) أغسطس ١٩٩٥ ص ٩.

يتضح من الجدول السابق أن عدد المقبولات بالتعليم الابتدائى من الإناث لايكاد يزداد خلال السنوات من ٨٩ إلى ١٩٩٥ وأن مايلاحظ من زيادة لاتتناسب مع الزيادة السنوية للسكان .

---

[1] – أحمد اسماعيل حجى : المرجع السابق ، ص ٣٩٢.

٢- تطور معدلات القيد بين الاناث بالتعليم الابتدائى من عام ١٩٨٩ - ١٩٩٥.

جدول رقم (١٠)

يبين تطور أعداد المقيدات من الاناث بالتعليم الابتدائى

البيان / العام الدراسى	إناث ريف	إناث حضر	جملة المقيدات
٩٠/٨٩	١٤٣٥٤٥٢	١٣١٥٥٧٠	٢٧٥١٠٢٢
٩١/٩٠	١٥٠٢٤٢٣	١٣٦٧٨٣٣	٢٨٧٠٢٥٦
٩٢/٩١	١٥٥٤٠٣٩	١٣٨٨٧١٦	٢٩٤٢٧٥٥
٩٣/٩٢	١٦٣٨٣٣٩	١٤٣١١٧٢	٣٠٦٦٥١١
٩٤/٩٣	١٧٣٥٣٥١	١٤٧١٠٧٦	٣٢٠٦٤٢٧
٩٥/٩٤	١٨٤٦٣٤٤	١٤٩٨٤٤١	٣٣٤٤٧٨٥

المصدر : جمهورية مصر العربية : وزارة التعليم ، مرجع سابق .

ويتضح من الجدول السابق أن عدد الفتيات المقيدات بالتعليم الإبتدائى فى الريف أكبر منه فى الحضر ، ويمكن أن يعزى هذا الى رغبة الفتاة فى الريف، والأسرة أيضا فى الحاق الفتاة بالتعليم بإعتباره وسيلة للحراك الإجتماعى على مستوى الفرد والأسرة ، وإدراكا لأهمية تعليم الفتاة فى الحضر عنه فى الريف .

٣- واقع اعداد ونسب المتسربات من التعليم بالمرحلة الابتدائية للعام الدراسي ١٩٩٧/٩٦.

ويشير الجدول التالى الى اعداد المتسربات من المرحلة الابتدائية كما هو موضح فيما يلى:

جدول رقم (١١)

يبين أعداد ونسب المتسربات من التعليم الإبتدائي فى العام ١٩٩٧/٩٦

البيان / الفرقة	عدد المقيدات	عدد المتسربات	نسبة التسرب
الصف الأول	٦٦٩٢٧٢	٤١٤	٠,٠٦
الصف الثانى	٧١٠٩٦٧	١٠٧٧	٠,١٥
الصف الثالث	٧٢٠٢٠٨	٩٣٤	٠,١٣
الصف الرابع	٦٨٧٩٧٥	٣١٧٨	٠,٤٦
الصف الخامس	٦٤٨٥٥٠	٢١٣٥١	٣,٢٩
إجمالى	٣٤٣٦٩٧٢	٢٦٩٥٤	٤,٠٩

المصدر : جمهورية مصر العربية : وزارة التعليم ، مرجع سابق .

* ويتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة للتسرب بين الفتيات فى مصر موجودة فى الصف الخامس الابتدائى . وقد يعزى ذلك إلى أن الفتاة فى هذا السن يمكن أن تتسرب

لأسباب اقتصادية أو اجتماعية قد لاتستطيع الأسرة معها التعايش بدون مساعدة الفتاة فى العمل أو الاتجاه للزواج أو لأسباب مرتبطة بالعادات والتقاليد .

٤- تطور معدلات القبول فى الإعدادى :

جدول رقم (١٢)

يوضح تطور أعداد القبول فى الإعدادى (٩٠-١٩٩٥)

البيان / العام الدراسى	أعداد البنين	أعداد البنات	جملة التلاميذ
٩١/٩٠	١٩٧٢٨١٦	١٥٨٠٤٣٩	٣٥٥٣٢٥٥
٩٢/٩	١٩٧٣٣٨١	١٦١٩٩٨٤	٣٥٩٣٣٦٥
٩٣/٩٢	١٨٥٠٧٠٠	١٤٩٣٥٤٦	٣٣٤٤٢٤٦
٩٤/٩٣	١٨٥٠٦٣٠	١٥٠٢٧٢٨	٣٣٥٣٣٥٨
٩٥/٩٤	١٨٦٤٣٦٨	١٥٤٤٧٥٩	٣٤٠٩١٢٧

المصدر : جمهورية مصر العربية : وزارة التعليم ، مرجع سابق .

ويتضح من الجدول السابق تزايد اعداد المقيدات بالإناث، كما واكب هذا التزايد تطور فى اعداد المقيدين من الذكور.

٥- تطور معدلات القيد فى الإعدادى للإناث :

جدول رقم (١٣)

يوضح تطور معدلات القيد فى الإعدادى للإناث (٩٠ - ١٩٩٥)

العام الدراسى	جملة التلاميذ	الذكور	النسبة	الإناث	النسبة
٩١/٩٠	٣٥٥٣٢٥٥	١٩٧٢٨١٦	٥٥,٥٪	١٥٨٠٤٣٩	٤٤,٥٪
٩٢/٩	٣٥٩٣٣٦٥	١٩٧٣٣٨١	٥٤,٩٪	١٦١٩٩٨٤	٤٥,١٪
٩٣/٩٢	٣٣٤٤٢٤٦	١٨٥٠٧٠٠	٥٥,٣٪	١٤٩٣٥٤٦	٤٤,٧٪
٩٤/٩٣	٣٣٥٣٣٥٨	١٨٥٠٦٣٠	٥٥,٢٪	١٥٠٢٧٢٨	٤٤,٨٪
٩٥/٩٤	٣٤٠٩١٢٧	١٨٦٤٣٦٨	٥٤,٧٪	١٥٤٤٧٥٩	٤٥,٣٪

المصدر : جمهورية مصر العربية : وزارة التعليم ، مرجع سابق .

ويتضح من الجدول السابق مايلى:

- الزيادة المطردة فى نسبة تعليم الإناث والإهتمام الدولى المتزايد فى استكمال مراحل تعليمها .

تطور ظاهرة الأمية بين الإناث فى مصر فى الريف والحضر :

جدول رقم (١٤)

يبين عدد الأميات ونسبة الامية بين الإناث (١٠ سنوات فأكثر)

فى الريف ([1])

البيان	الحضر	الريف	الجملة
العدد	٣٤٠٩٣٩٣	٦٩٤٨٠٦٢	١٠٣٥٧٤٥٥
النسبة	٪٣٢,٩	٪٦٧,١	٪٦٠,٤

المصدر : جمهورية مصر العربية : وزارة التعليم ، مرجع سابق .

ويزداد التفاوت بين الريف والحضر وخصوصا من حيث نسبة الأمية بين الإناث إذا ماعلمنا أن هذه النسبة تتراوح فى المحافظات الحضرية بين ٣٩٪ ، ٤٤,٤٪ بينما تتراوح نفس النسبة فى المحافظات الريفية مابين ٥٤,٣٪ ، ٩٣,٣٪ وذلك حسب تقديرات ١٩٨٦.

كما تشير التقديرات أيضا إلى أن هناك تفاوت بين الوجه البحرى والوجه القبلى فيما يتعلق بنسبة الأمية بين النساء حيث تزيد هذه النسبة عن ٨٥٪ فى جميع محافظات الوجه القبلى (عدا أسوان ٦٥,٨٪) بينما تتروح فى محافظات الوجه البحرى من ٤٥,٣٪، ٧٨,٨٪ وترجع هذه التفاوتات بين الريف والحضر وبين الوجهين القبلى والبحرى فى كثير من جوانبها إلى الظروف الإقتصادية والإجتماعية حيث يحول إنخفاض دخل كثير من الأسر فى الريف دون الحاق بنات هذه الأسر بالتعليم أو دون استمرارهن فيه، كما تلعب التقاليد الإجتماعية البالية خاصة فى صعيد مصر دوراً كبيراً فى الحيلولة دون التحاق أعداد كبيرة من الفتيات بالتعليم أو فى تسربهن منه ومن ثم إرتدادهن إلى الأمية.

أضف إلى ذلك نقص الخدمات التعليمية للأطفال وخاصة فى النجوع والكفور والمناطق الجغرافية التالية وتوفر فرص عمل مغرية للأطفال الذين يعملون لمساعدة أسرهم . وأخيرا عدم إدراك الوالدين دورهما غالبا من الأميين لمدى التأثير العظيم للتعليم على حياة الصغار.

---

[1] – صالح عبد العاطى أحمد : سياسات وبرامج محو أمية المرأة فى جمهورية مصر العربية ، المؤتمر الخامس للمجلس العالى لتعليم الكبار ، محو أمية المرأة والتنمية وتحديات القرن الواحد والعشرين (١٥–٢٣ سبتمبر ١٩٩٤)القاهرة، ص ص٥ ،٦.

مما سبق يتضح من الواقع التعليمى للفتاة ارتفاع الهدر التعليمى فى المرحلة الإبتدائية. وقد يرجع ذلك إلى قصور فى المناهج الدراسية وعدم تلبيتها لاحتياجات الفتاة النفسية والإجتماعية والثقافية وكذلك متطلبات البيئة المحلية والمجتمع أما فى مجال محو الأمية فإن نسبة الأمية المرتفعة والتى تجاوزت الـ ٥٠٪ وارتفاعها فى الريف عن الحضر يتطلب إلقاء الضوء على المعوقات والتحديات التى تقف أمام محو أمية المرأة فى مصر.

ثانيا : المعوقات التى تواجه محو أمية المرأة :

على الرغم من المكانة الحيوية للمرأة فى المجتمع بإعتبارها صاحبة التنشئة الإجتماعية الأولى للأجيال وبث ونشر القيم الثقافية ، بالإضافة إلى مشاركتها فى العمل والانتاج إلا أن هناك معوقات تحول دون تعلم المرأة وقيامها بالدور الفعال المطلوب منها على الوجه المرجو ويمكن أن نرجع ذلك إلى الأسباب الآتية :

أسباب إجتماعية (١)

١- عائق العادات والتقاليد الاجتماعية الجامدة :

وهى فى مقدمة العوائق التى تحول دون تعلم المرأة حيث أن الاتجاهات المحافظة والنظرة المتدنية الى مكانة المرأة وخاصة فى المساعدة فى شئون البيت ثم الزواج وتربية الأبناء حيث لاينتظرها مستقبل عملى أو علمى كما ينتظر الذكور وقد انعكست هذه النظرة المتدنية إلى المرأة على وجود مشكلات إجتماعية أخرى كالأمية والزواج المبكر والتبعية الإقتصادية للرجل.

٢- عائق عدم وجود وقت الفراغ :

وهو عدم وجود وقت فراغ لدى المرأة لالتحاقها بفصول محو الأمية. فربة البيت محملة بالأعباء والمسئوليات الأسرية سواء العمل بالمنزل أو رعاية الصغار فيشمل المحافظة على تماسك الأسرة واستقرارها إجتماعيا وماديا . كما أن هناك سمة ارتباط بين الحالة التعليمية للزوج وبين عدم إلتحاق المرأة بفصول محو الأمية .

---

[١] – جمهورية مصر العربية : تصدر من الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار – السنة الثالثة – العدد ٢٠ ابريل ١٩٧٧ ص ص ٤٧-٤٨.

٣- عائق الزواج المبكر :

كما ترتبط الأمية بمشكلات أخرى ناشئة عنهما كالزواج المبكر للفتيات تخلصا من عبئهن الاقتصادى وانتشار عادات صحية سلبية ويشير تقرير البنك الدولى للعام ١٩٩٠ إلى أن وفيات أطفال الأمهات الأميات تبلغ ثلاثة أضعاف وفيات أطفال الأمهات اللاتى حصلن على قدر من التعليم يقدر بالمرحلة الابتدائية ومافوقها. كا أن وضع جميع الدارسين من مختلف الأعمار فى فصل واحد يعد عاملا من عوامل التسرب ورغم أن التعليم يمثل أحد متغيرات المكانة الإجتماعية فإن البعض قد رأى أن التحاقهم بفصول محو الأمية بهذه الكيفية التى قد لاتناسب أعمارهن أو وضعهن الإجتماعى أى أنها تقلل من مكانتهن الإجتماعية .

أسباب اقتصادية :

لعبت بعض العوامل الاقتصادية دورا أساسيا فى انقطاع الدارسين من النوعين عن فصول محو الأمية وذلك لانشغالهم بالعمل وعدم وجود وقت فراغ لديهم مما يدل على أن عمليات محو الأمية لابد أن ترتبط بالتنمية الشاملة .

المستوى الاقتصادى المتدنى لكثير من الأميين وطبيعة النشاط الذى يقوم به كثير من الأميين تحول دون الاستقرار فى الدراسة وخاصة العمل الزارعى.

يؤثر العمل الإضافى على انتظام الدارسين فى فصول محو الأمية وهى نسبة تدل دلالة واضحة على أن مكافحة الأمية لابد أن يواكبها زيادة فى دخل الأفراد من خلال التنمية الشاملة.

الظروف الأسرية وعدم توافر الوقت الكافى وتعارض مواعيد الدراسة مع مواعيد العمل . تفرغ الأفراد لمواجهة الظروف المعيشية وتحسين مستواهم المادى.

الأسباب النفسية والتربوية المعوقة لمحو الأمية :

لعبت بعض العوامل النفسية دورا هاما فى انقطاع الدارسين عن فصول محو الأمية مثل الحرج من التعليم لكبار السن والخوف من انتقاد الناس ومعاملة المدرس .

- اعتقاد بعض الأميين الكبار بأنه قد فاتهم قطار التعليم.
- الشعور بالخجل أثناء الذهاب الى فصول محو الأمية .
- شعور البعض بعدم جدية الدراسة وبقلة الجدوى من الإنتظام.

- ضعف القدرة على التركيز والإستيعاب.
- الشعور بالملل والضيق للمعاملة غير المناسبة وذلك بالتقليل والتصغير من مكانة الدارس.
- الإحراج من إجابة الأسئلة التى تناقش خلال عملية التعليم.
- تفاوت المستوى العمرى بين الدارسين.
- عدم الإهتمام بالدارس أثناء الدراسة.
- عدم توافر مدرسون على مستوى جيد من التدريب والخبرة.

ثالثا : التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة :([1])

التنمية تشمل النمو والتغير ، وتشمل النواحى الاقتصادية والاجتماعية كما أنها ذات أبعاد كمية وكيفية . وهى بهذا المفهوم عملية كاملة تتكامل فيها جميع أوجه النشاط الاجتماعى والاقتصادى والثقافى مكونة كلاً واحداً لايمكن فصل أجزائه ، والبلاد العربية قد قررت الأخذ بأسلوب التنمية حتى نستطيع أن تقطع مسافة التخلف القائمة بينها وبين البلاد المتقدمة، مستفيدة من الإمكانيات المتاحة لها طبيعياً وماديا وبشرياً، وهادفة إلى زيادة كل من الناتج القومى والدخل القومى فى آن واحد، ولكنها فى مسيرتها تقابل عقبات كثيرة نشير إلى مايتصل منها بالقوى البشرية ، وخاصة النساء ، وأهمها مايلى :

١- ضعف الانتاجية :

وغالبا مايكون من أهم أسبابه عدم إعداد القوة البشرية العاملة - ذكوراً أو إناثا - إعداداً كافياً على مهارات العمل وكثرة الأيدى العاملة غير الماهرة وغير المتعلمة ، أو عدم توفر التنظيم المتقدم، مما يؤدى إلى كثرة الفاقد وضعف الإنتاجية ، وتفشى ظاهرة الغياب ، وكثرة حوادث العمل ، وعلى سبيل المثال :

- تبلغ نسبة الوقت الضائع نتيجة الغياب أو التأخير فى بعض الصناعات فى البلاد النامية. ومن بينها البلاد العربية - أكثر من ٢٥٪ من جملة وقت العمل .
- تبلغ نسبة الفاقد نتيجة الإهمال فى الأداء أكثر من ٨٪ والفاقد الصناعى أكثر من ١٣٪.
- تبلغ نسبة الوقت الضائع نتيجة الحوادث وإصابات العمل أكثر من ٨٪.
- تبلغ نسبة الفاقد الصناعى نتيجة نقص التدريب حوالى ١٧٪ ([2]).

---

[1] - عبد الفتاح جلال : تعليم المرأة العربية والتنمية ، مجلة أراء - المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى الوطن العربى - سرس الليان ، منوفية - أكتوبر ٧٥ ص ١٧-٢٠.

٢- ارتفاع نسبة الإعالة :

تظهر الإحصاءات المتوفرة عن البلاد العربية أن نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان تتروح مابين ٢١٪ فى الجزائر إلى ٣٢,٤٪ فى الكويت([١]) وهذا يعنى أن نسبة الذين يعملون ويعولون غيرهم حوالى ربع السكان بينما البقية من الأطفال والنساء والشيوخ يعالون ولايعملون تقريبا.

٣- ضآلة مساهمة المرأة العربية فى التنمية الإقتصادية :

تكشف الإحصاءات المتوفرة عن البلاد العربية أن نسبة النساء اللائى يساهمن فى النشاط الإقتصادى من مجموع القوى العاملة تبلغ ٤,٣٪ فى الجزائر و٥,١٪ فى ليبيا و٦,٩٪ فى الكويت و ٧,٤٪ فى مصر([٢]).

وبمقارنة هذه النسب إلى مثيلاتها فى البلاد المتقدمة ، نجد أنها فى الإتحاد السوفيتى بلغت ٤٩٪ ، وفى السويد ٢٧٪ .([٣]) وفى هذا دلالة على ضعف مشاركة المرأة العربية فى مجال العمل. وما يؤكد هذا أن نسبة النساء اللائى يعملن إلى مجموع النساء فى جملة السكان ضئيلة للغاية فتبلغ ١,٨٪ فى الجزائر و٢,٧٪ فى ليبيا و٢,٦٪ فى البحرين، و٣٪ فى تونس، و٤,٢٪ فى مصر ، بينما تصل إلى ٨٪ فى المغرب و٩,٥٪ فى لبنان .([٤]) وهذه المؤشرات تكشف عن ضآلة مساهمة المراة العربية فى التنمية الاقتصادية .

٤- إرتفاع نسبة الأمية بين النساء العاملات :

نظراً لعدم توافر البيانات الكافية فى هذا الجانب فسنكتفى باتخاذ ماتوفر منها فى مصر كمؤشر على هذه الظاهرة . تبلغ نسبة الأمية بين النساء اللائى يعملن فى مصر ٥٤,١٪

---

[٢] - الدكتور محمد عزت سلامة : التنمية الصناعية فى الدول الغربية ، فى : المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى : " محو الامية الوظيفى فى خدمة التنمية والإنتاج فى البلاد العربية " ، سرس الليان، ١٩٧٠ ص ٥٥.

[١] - عبد المقصود إمام : " حقائق وأرقام عن المراة العربية " المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار ، سرس الليان ، ١٩٧٥ ، استنسل .

[٢] - المرجع السابق .

[٣] - نادر فرجانى : المرأة العربية والتنمية القومية" خلفية ديموجرافية ، فى : " المرأة العربية والتنمية القومية " ، حلقة دراسية ، يونيسيف وجامعة الدول العربية ومركز سرس الليان ، القهرة ، ١٩٧٢ ، إستنسل ص ١٠.

[٤] -عبد المقصود إمام ، حقائق وأرقام عن المرأة العربية " مرجع سابق .

ونسبة اللائى تقرأن وتكتبن بينهن ٨,٥٪ (١) وهى نسب فى حد ذاتها عالية تكشف عن معاناة المرأة العاملة من الأمية ، والتى تحول بينها وبين زيادة إنتاجيتها بصفة عامة كما تحتم عليها أن تظل فى أدنى سلم العمالة ، ولا تمكن من الإسهام الحقيقى فى الصناعة الحديثة التى تتطلب مستوى عال من المعرفة والأداء والمهارة، وفى نفس الوقت تؤثر الأمية على مشاركة المراة عموما فى القيام بدورها فى ترشيد النمط الاستهلاكى بما يتفق ومصلحة الاقتصاد القومى، ومايترتب عليه من زيادة حجم المدخرات، وهو أمر بدوره يؤثر على التنمية الاقتصادية.

٥- ضآلة مساهمة المرأة العربية فى التنمية الإجتماعية :

لاتقتصر التنمية الشاملة كما بينا على الجوانب الاقتصادية ، وإنما تتعداها إلى الأبعاد الاجتماعية. والملاحظ أن المرأة العربية بصفة عامة تكاد تشارك فى هذه الجوانب إلا بأقل الجهد، وغالبا مايقتصر هذا الجهد على المدن. فالجمعيات النسائية توجد فى المدن ويكاد يقتصر نشاطها عليها، ومشاركة المرا· فى الأنشطة الاجتماعية مثل توفير الخدمات المختلفة وتنمية المجتمع وما إلى ذلك تعبتر ضئيلة للغاية كذلك وفى الدول التى أعطت للمرأة حق المشاركة السياسية نجد أن نسبة الإناث اللائى يقبلن على ترشيح أنفسهن فى الانتخابات المختلفة ضعيفة ضعفا ظاهرا، فإذا ما انتقلنا إلى المشاركة فى إبداء الرأى والتصويت فى الانتخابات نجد أن من بين النساء من لاتقبل على ممارسة هذا الحق، إما لعدم إيمانها بجدوى هذا العمل بالنسبة لها كأنثى، أو لعدم فهمها لدورها ووظيفتها السياسية كمواطنة، أو لأن الرجال أو التقاليد تعوقها فى بعض البيئات عن هذه المشاركة. والجملة فمساهمة المرأة العربية فى التنمية الاجتماعية ضئيلة بصورة تقل عن مساهمتها فى التنمية الإقتصادية .

رابعاً :الجهود المبذولة لتوفير التعليم للفتاة والمرأة المصرية

إنطلاقا من نظرة مصر إلى التعليم كقضية أمن قومى والتزاما بالدستور والتشريعات التعليمية ومقررات مؤتمر جومتين عام ١٩٩٠ بذلت مصر مزيداً من الجهود لإتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين على اختلاف بياناتهم الإجتماعية والإقتصادية ليلتحقوا بالتعليم بجميع مراحله تعميما للتعليم لجميع الأطفال فى سن الإلزام ، وكذا العمل على محو

---

١ – أمينة شفيق : الاحتياجات التعليمية للمرأة العاملة، المركز الدولى للتعليم الوظيفى، سرس الليان، استنسل، ١٩٧٥، ص ٧.

أمية الكبار الذين فاتتهم فرص التعليم على التركيز على الشريحة العمرية (١٥-٣٥) واعطاء الأولوية المطلقة للإناث وللبيئات الريفية والحضرية الفقيرة.

وبرزت الحاجة لتعزيز التعليم الأساسى للصغار والكبار ، والعمل على توسيع النطاق من أجل تحقيق التنمية الشاملة وتوسيع نطاقها مع الإهتمام بالأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة تحقيقا لأهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى البلاد.

وتتطلب التنمية البشرية عملية تعلم وتعليم ، وزيادة الفرصه لتحسين نوعية الحياة ومساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع، وفى حين أن فقد فرص التعلم يقيد الأفراد والمجتمع على تحقيق اهدافه التنموية .

وفى سبيل تحقيق ذلك برز الإلتزام السياسى فى إعلان القيادة السياسية أن التعليم هو مشروع مصر القومى وفى الدعم المالى المتزايد لتعميمه وتنمية المشاركة الشعبية فى كفالته لاستكشاف موارد جديدة لمواجهة لما تتطلبه العملية التعليمية فى مصر.

وفى ضوء ذلك جاءت الجهود المبذولة للدولة فى مجالات متعددة بصورة متكاملة بحيث تشتمل على :

أ- سياسات الدولة لاستيعاب الإناث بالتعليم والحد من ظاهرة الهدر التعليمى وتسربها.

ب- اعلان رئيس الجمهورية بشأن التعليم قضية أمن قومى (عقد محو الأمية)

جـ- المدارس ذات الفصل الواحد ومدارس المجتمع.

د- التخطيط لنشر التعليم النظامى ومحو أمية الفتاة المصرية ويمكن تلخيص هذه الجهود فى النقاط التالية :

سياسات استيعاب الإناث فى التعليم الأساس للجميع وتعبر النقاط التالية عن تلك السياسات ([1])

أ- توفير المبانى المدرسية :

من العوامل التى تعوق التحاق الإناث بالتعليم بعد المدرسة عن موقع السكن. وأصبح من الضروى تغيير سياسات اختيار موقع المدرسة، ومساحتها بحيث لايزيد بعد

[1] - عبد الفتاح جلال : سياسات تنمية المرأة تعليميا ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الثانى ، العدد الثانى والثالث ، يونيو ١٩٩٦ ص ص ١٦-١٧.

المدرسة عن نصف كيلو متر عن أى تجمع سكانى، وأن يراعى فى المساحة ظروف المكان، وأن يطور نمط المبانى المدرسية ليستجيب لتحديات المكان سواء أكانت أرضا زراعية واجب الحفاظ عليها، أو تكدسا عمرانيا يفرض الاستفادة إلى اقصى قدر ممكن من المساحة المتاحة وحسن توظيفها.

ب- توفير المدارس ذات الفصل الواحد :

فى التجمعات السكانية الصغيرة الحجم مثل العزب والنجوع يمكن بناء المدارس ذات الفصل الواحد التى تعتمد على التدريس لمستويات متعددة فى آن واحد، وعلى المرونة فى اتاحة الفرص للتعليم بحيث لاتقتصر على التلميذات فى سن المدرسة، وإنما تتيح الفرصة الثانية للتعلم للفتيات فى الفئة العمرية من ٨ إلى ١٥ عاما، وبحيث تعيدهم مرة اخرى الى التعليم النظامى ليستكملوا التعليم الأساسى الإلزامى.

جـ- توفير برامج محو الأمية للإناث :

أما الفئة العمرية ١٥ عاما فأكثر فلا بد من إعداد برامج محو أميتهن بحيث توفر الحافز للتعلم، وتلبى الاحتياجات المحلية للبيئات المختلفة، والطموحات الاقتصادية والاجتماعية للمتعلمات، مع إعطاء اولوية للأصغر سنا، ويشترط ألا تُرد أى راغبة فى التعلم مهما بلغ بها السن، ولضمان نجاح هذه البرامج لابد من توفير فرص مواصلة التعلم والاستمرار فيه.

والحد الأدنى – فى تقدير الباحثة – لاينبغى أن يقل عن مستوى الشهادة الإعدادية بما يضمن عدم الإرتداد إلى الأمية.

د- إزالة معوقات تعليم الفتيات :

هناك العديد من العوامل التى تعوق تعليم البنت أو تحول بينها وبين الإلتحاق بالمدرسة الابتدائية. لعل أخطرها العامل الإقتصادى بحديه . الحد الأول وهو عدم القدرة على الإنفاق على التعليم والحد الثانى هو الحاجة إلى الدخل الذى يدره عمل البنت.

ويتطلب التغلب على هذا العامل وضع سياسات تشترك فيها وزارة التربية مع الوزارات الأخرى. ومع الهيئات غير الحكومية ، ومع رجال المال والأعمال، وقطاعات الانتاج ، وقيادات المجتمع المحلى على اختلاف أنواعها.

وتهدف هذه السياسات الى توفير التغذية المدرسية لهذه الفئة وتزويدهن بالزى المدرسى ، وتوفير الرسوم الدراسية واشتراك مؤسسات الإنتاج مع المدرسة فى تزويدهن فى السنوات الأخيرة من التعليم الأساسى ببرامج تدريبية تدر عليهن ربحا ، وتحقق لهن فرصا للعمل بعد الانتهاء من التعليم أيضا من العوامل التى تعوق تعليم الفتيات بعض العادات والمفاهيم الإجتماعية فى بعض البيئات مثل عدم خروج البنت بعد البلوغ أو عدم اختلاطها مع الذكور أو تزويجها فى سن مبكرة ،وهذه العادات والمفاهيم تحتاج إلى تعاون أهل الدين والإعلام مع أهل التعليم فى تغييرها ، كما تحتاج إلى إنشاء مدارس خاصة لتعليم الفتيات فى هذه البيئات واختيار مدرسات لتعليمهن ، وناظرات ، أسوة بما هو متبع حاليا فى المدرسة ذات الفصل الواحد ، وذلك حتى يتم تغيير هذه المفاهيم .

هـ- زيادة نسب القبول بين الإناث عنها بين الذكور فى التعليم الأساسى :

حرصا على تحقيق الفرصة المتكافئة بين تعليم الإناث وتعليم الذكور ، وتفويض الظلم الذى وقع عليهن ينبغى زيادة نسب قبول الإناث فى السنوات القادمة حتى نصل إلى تساوى النسبة .

وقد يتطلب هذا مضاعفة المقبولين من الإناث سنويا بحيث يتم قبول ٢٪ سنويا بالقياس الى ١٪ من الذكور وذلك بالإضافة إلى الزيادة السنوية للسكان فى كلا النوعين ويفرض هذا التوزيع فى سن القبول للفتيات حتى يعوضن الحرمان والظلم اللاتى عانين منه.

و- نشر رياض الأطفال وتعميمها :

من العوامل التى تؤدى إلى الإقبال على التعليم والنجاح فيه نشر رياض الأطفال وقد اتخذ قرار فى المؤتمر القومى لتطوير التعليم الابتدائى فى عام ١٩٩٣ برئاسة السيدة قرينة السيد الرئيس بضم هذه المرحلة إلى التعليم الابتدائى ، ولو على الأقل لمدة عام دراسى حتى تتوافر الامكانيات، وقد روعى تنفيذ ذلك فى المبانى المدرسية الجديدة . إلا أن نشر التعليم يعنى ضم رياض الأطفال المخصصة للفئة العمرية من ٤ - ٦ سنوات إلى وزارة التعليم بدلا من وزارة الشئون الإجتماعية ، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء رياض الأطفال . والتوسع فى إعداد مربيات الأطفال فى معاهد وكليات إعداد المعلم.

سياسات الحد من الهدر التعليمى وتسربها من التعليم :([1])

ولتقليل نسبة الهدر التعليمى للفتاة حددت السياسات مايلى :

١- الإرتفاع بعناصر الجودة فى العملية التعليمية :

من العوامل التى تؤدى إلى تسرب البنات من العملية التعليمية ، فشلهن فى التعليم ، ورسوبهن، مما يدفع ببعض الآباء الى تفضيل بقائهن فى البيت أو دفعهن إلى العمل بدلا من الدراسة. ويرجع هذا الى بعد المواد التعليمية ومضمون الكتب الدراسية عن احتياجات البيئة، الثقافية والمحلية .

٢- الإرتفاع بمستويات إعداد المعلم :

ضعف المعلمين الجدد والحاجة إلى رفع مستويات إعدادهم وهناك حاجة ماسة إلى وضع سياسات لتطوير أساليب الاختيار والاعداد وتوفير الإمكانات وتكنولوجيا التعليم فى معاهد وكليات التربية. كما أن الأمر يحتاج إلى الإرتفاع بالمستوى الإقتصادى والإجتماعى للمعلم.

٣- الارتفاع ببرامج تدريب المعلم اثناء الخدمة :

يجب وضع سياسات للتدريب مبنية على الاحتياجات الحقيقية لتطوير أداء المعلم والارتفاع بمستواه وتوفير الكوادر المتخصصة فى التدريب وربط الحوافر بارتفاع مستوى الأداء المرتبط ببرامج التدريب، وبالترقى إلى الوظائف العليا .

٤- توفير برامج للتعليم من بعد :

يتطلب هذا إنشاء معهد متخصص فى التعليم من بعد، وتوفير قياداته المتخصصة فى اعداد مواد التعلم وفقا للأسس العلمية المتعارف عليها وتوفير تكنولوجيات التعليم واساليبه ونظم الاتصال، وأدوات التقويم الذاتى، وتوفير شبكة التعلم.

٥- توفير المواد المقرؤه للمتعلمات حديثاً وبرامج التدريب المهنى وبرامج تعليم الكبار :

غالبا ما تحجم النساء عن الالتحاق ببرامج محو الأمية، مالم يجدن فيها برامج للتدريب المهنى، وغالبا مايرجعن إلى الأمية ويفقدن المهارات التى تعلمتها مالم تتوافر مواد قرائية للمتابعة مناسبة ورخيصة أو مجانية.

---

[1] - عبد الفتاح جلال : مرجع سابق ص ١٩.

٦- تطوير اساليب مراقبة الجودة فى العملية التعليمية :

ينبعى وضع سياسات فى التعليم لمراقبة الجودة تماما كما يجرى فى الصناعة. ولكى يتحقق ذلك لابد من وضع معايير مثل تقويم أداء المعلم وأداء التلميذ وأداء الإدارة المدرسية، وأداء الإدارة التعليمية. ما يتطلب الأمر الذى يتطلب اختيار الأفراد القادرين على القيام بمراقبة الجودة وفقا للمعايير الموضوعة، وتدريبهم على أداء أعمالهم. وهذا يتطلب وضع سياسات لحسن اختيار للمدرسين والمدرسات الأوائل، والمشرفين والمشرفات، والموجهين والموجهات والمفتشين والمفتشات وتحديد مسئوليات كل منهم وإيجاد أساليب التنسيق بين واجباتهم، والتكامل بينهم من جانب، وبينهم وبين الإدارة المدرسية والإدارة التعليمية من جانب آخر وبحيث يتم تقويم كل عناصر المنظومة التعليمية على نحو يؤدى إلى الارتفاع بمستوى الجودة وضمان تعلم جميع الأفراد فى الفصل الدراسى، أو المركز التعليمى.

عقد محو الأمية

ثانيا : إعلان رئيس الجمهورية بشأن التعليم قضية أمن قومى (عقد محو الامية)

جاء اعلان رئيس الجمهورية[١] باعتبار العشر سنوات عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار إنطلاقا من مسئولية مصر ومكانتها التاريخية والحضارية فى العالم. والتزاما بالدستور الذى نص على أن محو الامية واجب قومى .

وتجاوبا مع قرار منظمة الأمم المتحدة باعتبار عام ١٩٩٠ عاماً دولياً لمحو الأمية أعتبر السيد رئيس الجمهورية بأن العشر سنوات القادمة ، (١٩٩٠-١٩٩٩) عقدا لمحو الامية وتعليم الكبار فى مصر.

وتنفيذا لهذا الإعلان : فإننا نطلب من كافة الجهات الحكومية والشعبية ، ومن جميع التنظيمات الحزبية والسياسية ومن جميع القطاعات والأفراد ان تعمل متكاتفة بروح المسئولية القومية على تحقيق مايلى :

١- سد منابع الأمية بتحقيق الإستيعاب الكامل للتلاميذ فى مدارس التعليم الأساسى .

---

[١] - جمهورية مصر العربية : الحملة القومية لمحو الامية ، واعلان رئيس الجمهورية باعتبار العشرسنوات القادمة عقدا لمحو الامية وتعليم الكبار.

٢- حشد الطاقات وتنظيم حملة قومية شاملة تهدف إلى القضاء على براثن الأمية وتوفير المهارات الأساسية لدى الأفراد من أجل العمل والإنتاج .

٣- أن يتكاتف التعليم النظامى فى مختلف المؤسسات التعليمية مع التعليم غير النظامى فى أجهزة الإعلام وكافة المؤسسات الشعبية والرسمية على محو الأمية فى حملة قومية شاملة.

٤- أن يرتبط محو الأمية بالتدريب المعنى والتربية المستمرة .

٥- غرس قيم العمل والإنتاج والقيم الثقافية والأخلاقية الرفيعة فى نفوس جميع المواطنين من أجل رفعة الوطن وتحقيق أهدافه فى التنمية والسلام.

وفى ضوء إعلان السيد رئيس الجمهورية (١) باعتبار العشر سنوات القادمة (١٩٩٠-١٩٩٩) عقدا لمحو الأمية فى مصر، واستجابة من جمهورية مصر العربية لدعوة منظمة اليونسكو للدول الأعضاء بإصدار إعلان يحدد خططها وأنشطتها فى مواجهة مشكلة الامية والقضاء عليها .

وحيث إن الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار . المنشأة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ . والتى بدأ تشكيلها إعتبارا من منتصف عام ١٩٩٢ - قد آل إليها الإعداد للحملة القومية لمحو الأمية ، وارتبط بها التخطيط لبرامج ومشروعات محو الأمية وتعليم الكبار ومتابعتها والتنسيق بين جهود الجهات التى تقتسم مسئوليات تنفيذ هذه البرامج والمشروعات فى الدولة .

وتحملا للهيئة لمسئولياتها ، واستئناسا بالمشروعات والدراسات التى تناولت مشكلة الأمية ، وأبعادها وطرق مكافحتها والقضاء عليها . وبخاصة الدراسات التى أعدها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، فقد تم إعداد خطة لحملة قومية شاملة لمواجهة مشكلة الأمية بغية القضاء عليها أو الحد منها بأكبر قدر ممكن بحلول عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ عرضت على جميع الأجهزة التنفيذية المعنية بمشكلة الأمية فى مصر حيث أقروها بالإجماع وأعلنوا موافقتهم عليها.

---

١ - المرجع السابق : ص ٩

من القرار الحكيم لخطاب الرئيس مبارك بشأن محو الأمية يمكن إستخلاص السياسات والتوجيهات والاستراتيجيات المستقبلية على الوجه التالى :

- التعليم مسئولية قومية تنبع من المكانة التاريخية الحضارية لمصر فى العالم .
- جاءت الوثيقة لتنظيم العمل بين الجهات الحكومية والشعبية .
- تعتبر الوثيقة تأييد ودعم مباشر لقضية تعليم المرأة وتشجيعا للجهود المبذولة فى هذا المجال .

المدارس ذات الفصل الواحد ومدارس المجتمع :

فى ضوء اهتمامات الدولة بتعليم الفتاة فى المناطق النائية سواء فى الريف أو الحضر أو القرى والنجوع والتى يصعب إنشاء مدارس ذات كثافة طلابية نظرا لأعداد الفتيات المتعلمات فى هذه المناطق ومن ثم برزت الحاجة إلى انشاء مدارس ذات الفصل الواحد ومدارس المجتمع، وبناء على توصيات مؤتمر جومتين ١٩٩٠ - اهتمت وزارة التربية والتعليم بتضييق الفجوة بين تعليم الفتاة والتعليم للبنين - والتى تمثلت اسبابها بالنسبة لمصر فيما يلى ([1]).

- بعد المدارس عن مقر إقامة الفتيات .
- إعتبار عمل الفتاة إحدى مصادر الرزق.
- رفض الآباء لتعليم فتياتهن على أيدى معلمين رجال .

وبعد دراسة هذه الأسباب استحدثت الوزارة مدرسة الفصل الواحد لتعليم الفتيات مستهدفة المرحلة الإلزامية لإتاحة الفرصة للتلميذات لدراسة المواد المقررة للمرحلة الاولى من التعليم الأساسى الى جانب الإهتمام بالجوانب العلمية فى المجالات المختلفة مع مراعاة ظروف البيئة المحلية . وصدر بذلك القرار الوزارى رقم (٢٥٥) لسنة ١٩٩٣ بإنشاء ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف مدرسة موزعة على جميع المحافظات.

وهدفت تلك المدارس إلى تحقيق مايلى :

١- تقليل الفوارق فى نسبة التعليم بين البنات والبنين .

٢- إعداد الدراسة ثقافياً ومهنيا حتى تصبح مواطنة صالحة.

---

[1] - جمهورية مصر العربية - التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية - ٩٠ - ١٩٩٥ انجازات ورؤية مستقبلية ، اغسطس ١٩٩٥ ص ٢٠.

٣- تحقيق " التعليم للجميع "

٤- وضع نموذج قوى يوفر تعليماً أساسيا متميز النوعية ولضمان التحاق الإناث بها عملت الوزارة على انتقاء المعلمات من الإناث وتنظيم برامج توعية لهم .

تنظيم مدراس الفصل الواحد :

يبدأ العام الدراسى فى موعد بدء الدراسة بالحلقة الأولى من التعليم الاساسى وتتكون المدرسة ذات الفصل الواحد، خمسة صفوف دراسية والدراسة الصباحية على ألا تتجاوز العاشرة صباحاً وتعطل أيام الجمعة والأعياد الرسمية ويوم السوق الأسبوعى بالكفر أو النجع ولضمان نجاح واستمرارية تلك المدارس وفرت الوزارة الخدمات التعليمية مجانا وارتباطها بالاحتياجات المجتمعية.

على أن تشمل مقررات المرحلة الإبتدائية كاملة مضافا إليها التكوين المهنى والمشروعات المدرة بالدخل والتى تعود على المدرسة بالنفع المادى مثل :-

أ - مشروعات الإقتصاد المنزلى .

ب- مشروعات التربية الفنية .

جـ- مشروعات التربية الزراعية .

د- مشروعات العلوم .

وقامت هيئة الأبنية التعليمية ببناء ٣٨٩ مدرسة جديدة للفصل الواحد بالإضافة إلى ٨١١ مدرسة قديمة ستقوم الهيئة ببنائها وتحويلها الى مدارس جديدة ، وبذلك يكون عدد المدارس الموجودة حاليا والمنتشرة بمحافظات مصر ١٢٠٠ مدرسة ([1]).

كما قامت أيضا وزارة التربية والتعليم بالإشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال بإنشاء " مدارس المجتمع " فى عزب ونجوع الريف المصرى وتهدف إلى تحقيق مايلى:([2])

١- تحقيق " التعليم للجميع "

٢- توفير أساس قوى لبرنامج تعليمى يركز على البنات.

٣- إعداد مدارس مجتمع مرادفة لبرنامج دراسى إبتدائى كامل فى إطار مبادئ إرشادية تقدمها وزارة التربية والتعليم المصرية بما يتوافق مع الإحتياجات المحلية.

---

[1] - جمهورية مصر العربية : وزارة التربية والتعليم ، التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية ، مرجع سابق ، ٢٠ ، ٢١.

[2] - منظمة الأمم المتحدة للأطفال : مشروع انشاء مدارس المجتمع فى عزب ونجوع الريف المصرى ، ١٩٩٦، ص ١.

٤- وضع نموذج قوى يوفر تعليما أساسيا متميز النوعية .

٥- تبنى رؤية تمكنه من تنمية نموذج مدارس المجتمع على أوسع نطاق ولضمان نجاح التجربة واستمراريتها عملت الوزارة على توصيل الخدمة الى المجتمع، وانتقاء معلمات (ميسرات للتعلم) من الإناث، وضمان وجود صرف صحى بالمدرسة، والتحيز الإيجابى للبنات فى الالتحاق، وتقديم برامج توعية حول أهمية تعليم الإناث. ومشاركة المجتمع فى توفير مكان صالح لإقامة مدرسة، وإدارة المدرسة من خلال "لجنة تعلم " وإضافة بعض الأنشطة الى " منهج " اليوم الدراسى. وقد تم افتتاح ١٩ مدرسة فى نجوع مركز منفلوط فى أسيوط خلال العام الدراسى ١٩٩٣/٩٩٢ وافتتاح ٦ مدراس فى نجوع مركز دار السلام " أولاد طوق " بسوهاج فى عام ١٩٩٣ وتم افتتاح أيضا ٦ مدارس جدد فى أولاد طوق سوهاج وخمس مدارس بفرشوط فى قنا ومدرستان فى منلفوط فى عام ١٩٩٤.

وكان المستهدف أن يصل عددها فى ١٩٩٥/٩٤ إلى ١٠٠ مدرسة بعد ذلك يمكن تعميم التجربة فى كافة المناطق وقامت التجربة فى إطار مشروعات وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع اليونسيف وبعض المنظمات غير الحكومية مثل (الكاريتاس).

تقبل مدارس المجتمع الأطفال من سن ٨-١٤ سنة مع إعطاء أولوية للفتيات تطبق فيها كتب ومقررات وزارة التربية والتعليم للمرحلة الابتدائية . تعتمد على نظام الفصل الواحد متعدد الأعمار والمستويات تختار الوزارة المعلمات ، وبعض العاملات فى تنمية المجتمعات المحلية من نفس القرية . يشارك المجتمع المحلى فى توفير المكان المناسب لإنشاء مدرسة المجتمع - وتقوم لجنة من أعضاء المجتمع المحلى بالإشراف على المدرسة وإدارتها، تأخذ مدرسة المجتمع بفلسفة التعليم الذاتى ومشاركة الدارس فى العملية التعليمية وتشجيع قدرته، وتعتمد مدرسة المجتمع على تدعيم العمل الواعى لمجموعات صغيرة من خلال التدريب على بعض المهن والأنشطة المتنوعة فى المجتمع .

وفى ضوء ماسبق فإن مدرسة الفصل الواحد تجربة تعبر عن توفير الفرص التعليمية لإناث المناطق النائية وتدعيما لمفهوم التعليم للجميع - أما أن تجربة مدارس المجتمع فهى تأكيد لتلك المفهوم وتعبر عن مشاركة المحليات فى تلك التجربة بتوفير المكان والأنشطة المرتبطة بالعملية التعليمية.

ويمكن تلخيص الإنجازات التى بذلت على المستوى القومى من أجل تخفيض نسبة الأمية لدى المرأة المصرية فى الجدول التالى :

جدول رقم (١٥)

نسبة الأمية حسب سنوات مختارة (١)

السنة	ذكور	إناث	المجموع
١٩٣٧	٧٦,٧	٩٣,٩	٨٥,٢
١٩٤٧	٦٤,٣	٨٤,٣	٧٤,٥
١٩٦٠	٥٦,٢	٨٣,١	٦٩,٧
١٩٦٦	٥٠	٧٦	٦٣
١٩٧٦	٤٢	٧١	٥٦
١٩٨٠	٣٨,٨	٦٨,٩	٥٣,٦
١٩٨٦	٣٧,٨	٣١,٨	٤٩,٤

المصدر : المركز الأقليمى لتعليم الكبار : ورشة العمل اللقيادات النسائية حول الأساليب الحديثة لمحو امية المرأة الريفية فى مصر من ١٨ – ٣١ مارس ١٩٩٥.

ويتضح من الجدول السابق حدوث انخفاض ملموس فى حجم الأمية كما يتضح أيضا ان نسبة الامية بين الإناث أعلى من نسبة الامية بين الذكور وربما يعزى ذلك إلى أن نسبة التسرب من المدرسة بين الإناث أعلى من نسبة التسرب بين الذكور.

١- انشاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار :

بموجب القانون المشار إليه انشئت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وهى هيئة مستقلة ذات شخصية إعتبارية تتبع التعليم .

٢- وضع خطة عامة لمحو الأمية وتعليم الكبار .

استنادا إلى الركائز الأساسية التى اشتمل عليها إعلان السيد : رئيس الجمهورية باعتبار العشر سنوات الأخيرة من هذا القرن عقدا لمحو الامية وتعليم الكبار فى مصر ، تم وضع الإطار العام للخطة العامة لمحو الأمية بهدف :

- تحقيق الإستيعاب الكامل بين الاطفال الملزمين.
- القضاء على عوامل التسرب من مرحلة التعليم الأساسى.
- القضاء على الأمية بين المواطنين من أفراد الشريحة العمرية (١٥-٣٥) سنة.

---

١ – المركز الأقليمى لتعليم الكبار: ورشة العمل اللقيادات النسائية حول الأساليب الحديثة لمحو امية المرأة الريفية فى مصر من ١٨ – ٣١ مارس ١٩٩٥.

- الحد من الأمية بأكبر قدر ممكن بين الفئات الأكبر سنا .
- إعطاء الأولوية للقطاع النسائى وسكان الريف والبيئات الحضرية الفقيرة.
- الوصول بالأميين إلى المستوى التعليمى والثقافى الذى يمكنهم من توظيف مااكتسبوه من مهارات وخبرات فى مواصلة الإطلاع والإنتفاع بها فى مجالات حياتهم اليومية والمهنية ، وحدد القانون معادلة هذا المستوى بمستوى نهاية الحلقة الأولى من التعليم الاساسى.

الحملة الاعلامية :

قامت الهيئة بالآتى :

أ- انتاج ١٧ فيلما بمتوسط ٢٠ دقيقة لكل فيلم .

ب- إنتاج ١٦ فقرة اعلامية لمتوسط ٥٠ ثانية لكل فقرة .

جـ- تم اعداد مواد إذاعية فى ٢٤ برنامجا فى مختلف شبكات الإذاعة الرئيسية والمحلية.

د- اسهم التلفزيون بتقديم نحو ١٠ حلقات فى مناسبات مختلفة .

هـ- كما قامت الصحف القومية والحزبية بتغطية لنشاطات الهيئة تمثلت فى ٩٠ مادة صحفية ، كما تم نشر أكثر من (١٥٠٠) خبر عن جهود الهيئة وفروعها فى محافظات مصر فى مجالات محو الأمية وتعليم الكبار .

وبنظرة تحليلية لواقع تعليم الفتاة فى مصر والجهود المبذولة فى هذا المجال يمكن ملاحظة مايلى :

على الرغم من الإتجاهات التى بدأت من أواخر القرن الماضى وأوائل هذا القرن العشرين لرفع شأن المرأة ومكانتها ، وعلى الرغم من الجهود التى بذلت للإهتمام بتعليم المرأة ، إلا أن هناك دلائل تؤكد أن الأوضاع التعليمية للمرأة المصرية لم تصل بها إلى مستوى الطموحات المرجوة التى تمكنها من أداء دورها الفعال والمؤثر فى تنمية مجتمعها فى كافة مجالاته وبخاصة فى مجالى النمو السكانى والبيئة وتبين الاوضاع التعليمية للمرأة المصرية من خلال البيانات الإحصائية ثلاثة ظواهر هى :

أولا : انخفاض معدلات الإلتحاق بالحلقة الأولى من التعليم الاساسى ([1])

ويبين الجدول التالى نسبة إلتحاق الإناث فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى أى المرحلة الإبتدائية .

---

[1] - سهير الهوارى : محو أمية المراة وعلاقته بالنمو السكانى وقضايا البيئة ، ورقة عمل مقدمة الى مرتمر المجلس العالمى لتعليم الكبار - المركز الأقليمى لتعليم الكبار (اسفك) سرس الليان - النوفية - ج.م.ع.

جدول رقم (١٦)

يوضح النسبة العامة ونسبة إلتحاق الذكور والإناث بالحلقة الاولى من التعليم الأساسى

المناطق	النسبة العامة	نسبة التحاق الذكور	نسبة التحاق الإناث
الحضرية	٩٤,١	٩٥,٢	٩٢,٩
الريفية	٨٤,٠٠	٩٥,٧	٧١,٤
الجملة	٨٨,٢	٩٥,٥	٨٠,٤

ويتضح من الجدول السابق مايلى :

- أن نسبة إلتحاق الإناث فى المرحلة الإبتدائية أقل من نسبة إلتحاق الذكور بصفة عامة.
- وأن نسبة إلتحاق الإناث تنخفض كثيراً فى المناطق الريفية عنها فى المناطق الحضرية. وأن الانخفاض الواضح فى نسبة إلتحاق الإناث ينعكس على النسبة العامة للإلتحاق فيخفضها إلى ٨٨,٢٪ بالنسبة للجمهورية بصفة عامة . وإلى ٨٤٪ بالنسبة للمناطق الريفية بصفة خاصة.

وجدير بالذكر أن نصف محافظات الجمهورية تشهد انخفاضا فى معدل التحاق الاناث عن النسبة العامة مما يتبين من البيان الإحصائى التالى :

جدول رقم (١٧)

يوضح النسبة العامة للإلتحاق بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى ونسبة إلتحاق البنات ببعض محافظات الجمهورية(١)

المحافظة	نسبة الالتحاق العامة	نسبة التحاق الإناث
الشرقية	٨٧,٥	٨١,٥
كفر الشيخ	٨٥,٦	٧٩,١
الجيزة	٨٥,١	٧٧,٧
شمال سيناء	٨٤,٨	٧٢,١
البحيرة	٨٤,٠	٧١,٤
مرسى مطروح	٨٢,٥	٥٥,٦
قنا	٨٠,٤	٦٦,٩
أسيوط	٧٩,١	٦٢,٤
سوهاج	٧٦,٠	٦٠,٢
بنى سويف	٧٥,٤	٧٥,٣
المنيا	٧٤,١	٥٦,٠
جنوب سيناء	٧١,٠	٤٣,٩
الفيوم	٦٦,٣	٤٩,٤

المصدر : جمهورية مصر العربية : وزارة التربية والتعليم ، مرجع سابق ص ٣ .

١ – جمهورية مصر العربية : وزارة التربية والتعليم ، مرجع سابق ص ٣ .

ومن هذا يتبين أن هناك انخفاضاً واضحاً فى نسبة إلتحاق الإناث بالتعليم الأساسى يصل فى بعض المحافظات إلى أقل من ٥٠٪ ولاتزيد هذه النسبة فى المحافظات الأخرى عن ٨١,٥٪ الأمر الذى يؤدى الى ارتفاع نسبة الامية بين النساء كما سنرى بعد.

ثانيا : إنخفاض نسبة الإناث فى مراحل التعليم المختلفة (إحصاءات وزارة التربية والتعليم ١٩٩٢):

وعلى الرغم من أن الإناث يمثلون نصف تعداد المجتمع تقريبا، إلا أن نسبة المقيدين فى المدارس بصفة عامة أقل من ٥٠٪ ، وتصل الى ٤٥٪ فى التعليم الثانوى العام ٤٤,٧٪ فى التعليم الثانوى الصناعى و ٢٣,٧٪ فى التعليم الثانوى الزراعى ، وترتفع نسبة الإناث فى التعليم الثانوى التجارى الى ٦٨,٤٪ وتنخفض إلى أقل من ٣٣٪ فى مراحل التعليم الأزهرى الإعدادى والثانوى .

ولئن كانت هناك زيادة ملحوظة فى عدد الاناث الملتحقات بالجامعات الا أن نسبتهن بلغت فى العام الماضى ١٩٩٣/٩٢ نحو ٣٨,٦٪ أى أنه مازال أقل من النصف .

هذه النسب التى أوردناها تدل على انخفاض المستوى التعليمى للإناث فى مصر بصفة عامة ويدل على ذلك انخفاض نسبتهن إلى نسبة الذكور كلما ارتفع المستوى التعليمى.

ثالثا : ارتفاع نسبة الامية بين النساء :([1])

مازال أكثر من نصف نساء مصر أميات ، فنسبة الأمية فى مصر بعامة ٤٩,٤٪ ، إلا أن هذه النسبة قد تزيد أو تنقص نتيجة لعوامل متعددة أهمها النوع ، فبينما نجد نسبة الأمية بين الذكور ٣٧,٩٪ نجد أنها تصل إلى ٦٢,١٪ فى أوساط الإناث بصفة عامة.

وتختلف نسبة الامية فى الاناث بين الريف والحضر، فتدلنا آخر أرقام تعداد سكان سنة ١٩٨٦ أن نسبة أمية الإناث فى الريف تصل إلى ٧٦,١٪ فى حين أنها فى المناطق الحضرية ٤٤,٨٪.

وهناك أيضا تباين فى نسب الأمية بين المحافظات ترتفع كثيراً فى بعض المحافظات مثل الفيوم والمنيا وسوهاج وبنى سويف وأسيوط من محافظات الصعيد،والبحيرة والمنوفية

[1] – محافظة الجيزة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ١٩٩٦.

والدقهلية والغربية والقليوبية من محافظات الوجه البحرى فتزيد نسبة الأمية فى هذه المحافظات عن ٤٥٪ بالنسبة للذكور وترتفع بالنسبة للإناث إلى مابين ٧٥٪ و٨٥٪.

وتختلف نسبة الأمية أيضا حسب الفئات العمرية ، فنسبة الأمية فى الإناث من الفئة العمرية ١٠- ١٥ سنة ٢٧,٣٪ فى حين ترتفع فى الفئة العمرية من ١٥-٣٠ سنة الى نحو ٦٦٪ (فى المتوسط طبيعى) أن هذه النسبة ترتفع إلى أكثر من ذلك تدريجيا مع تقدم العمر.

وهكذا نلاحظ أن المستوى التعليمى للمرأة أقل من المستوى التعليمى العام فى جمهورية مصر العربية وأن نسبة الأمية فى النساء أعلى بكثير من النسبة العامة للأمية على مستوى الجمهورية.

توفير فرص التعلم للأطفال ذوى الإحتياجات الخاصة : ([1])

" من أسباب عدم استيعاب جميع الاطفال إعفاء ذوى الإعاقات من التعليم الأساسى الإلزامى ، مع أنهم أولى بالرعاية وأحق بها . وهم يشكلون نسبة يقدرها البعض بخمسة فى المائة من الأطفال ، وتزيد عند البعض لتصل إلى ١٠٪ إذا كان الأمر كذلك .

فلابد من وضع سياسات لاستيعاب أفراد هذه الفئة فى المدارس العادية مع توفير متطلبات تعلمهم سواء من حيث الأدوات التكنولوجية أو الرسائل التعليمية أو الكتب الدراسية والمواد التعليمية ذات الطابع الخاص . وأهم من ذلك كله توفير المعلم المتخصص فى التعامل مع هذه الفئات وحسن تعلمها .

كذلك لابد من وضع سياسة للإهتمام بالأطفال المتعثرين دراسيا وتوفير طرق التدريس المناسبة لهم من خلال معلم مدرب للتعامل مع هذه الفئة .

ويكمل الاهتمام بهذه النوعية باعطاء اهمية لتعليم فئة المتفوقين والموهوبين على اختلاف موهبتهم ، واكتشافهم مبكرا، ورعاية مواهبهم وتنميتها بحيث لايتسربون من التعليم نتيجة عدم رعايتهم ويفقد الوطن الكثير. ومن المؤسف أن الأطفال ذوى الإعاقات من الفتيات لايجدن من الآباء ولا من المجتمع اهتماما بتعليمهن. ومن الضرورى أن يتعاون مع المسئولين عن التعليم والمسئولون عن الإعلام فى محاربة هذا الاتجاه السلبى ،

---

[1] – وزارة التربية والتعليم – احصاءات عن المراة والأمية – ١٩٩٦ ص ١

كما أنه من الضرورى أن تعمل وزارة التعليم على توفير الفرص التعليمية للإناث من هذه الفئة، وأن توفر المعلمات المتخصصات فى التعامل معهن وأن توفير المدارس لأطفال هذه الفئة ذوى الحالات الحادة والحرجة ".

الخلاصة :

فى ضوء مفهوم التعليم للجميع وأسسه ومايتطلبه من توفير فرص للتعليم بالمرحلة الأساسية وكذلك توفير برامج لمحو أمية الفتيات للكبار فإن واقع تعليم الفتاة فى مصر يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضع التشريعى والإجتماعى والإقتصاى ككل وجميعها تحدد صورة إجمالية للوضع الحالى للمرأة المصرية وتشير الإحصاءات التعليمية المرتبطة بتعليم الفتاة إلى:

١- إن أعداد المقبولات بالتعليم الإبتدائى لايكاد يزداد خلال السنوات من ٨٩ - ١٩٩٥ ، وأن مايلاحظ من زيادة لاتتناسب مع الزيادة السنوية للسكان .

٢- إن أعداد الفتيات المقيدات بالتعليم الإبتدائى فى الريف أكثر منه فى الحضر وقد يعزى ذلك رغبة المجتمع الريفى فى إلحاق الفتاة للتعليم باعتباره وسيلة للحراك الاجتماعى وإدراكا لأهمية الفتاة فى المجتمع .

٣- إن أعلى نسب تسرب بين الفتيات موجود فى الصف الخامس الإبتدائى وقد يعزى ذلك لأسباب إقتصادية أو إجتماعية مرتبطة بالعادات والتقاليد .

٤- تتراوح نسب الأمية فى الفتيات فى المحافظات الحضرية بين ٣٩٪ - ٤٤,٤٪ بينما ترتفع نفس النسبة فى المحافظات الريفية إلى مابين ٥٤,٣٪ ، ٩٣,٣٪ ،

ومن خلال التعرف على المعوقات التى تواجه محو امية المرأة المصرية ثم تحديدها فى عوامل إجتماعية مرتبطة بالعادات والتقاليد الجامدة وسوء توظيف أوقات الفراغ والزواج المبكر وإلى عوامل إقتصادية مرتبطة بالظروف المعيشية وتحسين مستواهم المادى - وإلى أسباب نفسية وتربوية مرتبطة بالشعور بالخجل من الذهاب بفصول محو الأمية وتفاوت المستوى العمرى بين الدارسين والشعور بالملل والتقليل من مكانة الدارس بالفصول.

وفى ذلك بذل العديد من الجهود على مستوى الدولة فى مجالات متعددة أهمها . تحديد سياسات لاستيعاب الإناث بالتعليم والحد من ظاهرة الهدر التعليمى وتسربها وإعلان رئيس الجمهورية بشأن التعليم قضية أمن قومى (عقد محو الأمية) والاهتمام بمدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع ثم التخطيط لنشر التعليم النامى ومحو أمية الفتاة المصرية.

وتحاول الدراسة فى الفصل التالى . التعرف على واقع تعليم الفتاة فى محافظة الجيزة والجهود المبذولة وبرامج التنمية بها .